

أبرز التوقعات الاستثمارية لعام ٢٠٢١

**التغيرات في عوائد الأسهم؛ الاستحواذ على الحصص والاندماج بين الشركات؛ المساحات الخضراء
ترجم كفة الخيارات العقارية**

بقلم: جاسم الصديقي الرئيس التنفيذي لمجموعة "شعاع كابيتال" | ٦ فبراير ٢٠٢١

ما كان لأحد أن يتنبأ بالأحداث المفاجئة التي شهدتها العام ٢٠٢٠، فقد فاقت جائحة "كوفيد-١٩" وتداعياتها كافة التحديات والتوقعات لهذا العام الاستثنائي بكل معنى الكلمة.

لكن المجال الاستثماري لم يشهد كثيراً من التغيرات، وبقيت الأمور كما اعتاد عليها القطاع من حيث وجود الخاسرين والرابحين. وعلى الرغم من أننا نتطلع إلى المستقبل بعيون مفعمة بالأمل، إلا أننا نتوخى أعلى درجات الحيطة والحذر من الإفراط في التفاؤل نظراً للأحداث التي خيمت على أجواء العام ٢٠٢٠، وندرك مدى تأثيرها على العام الجديد. وهو أمر يدفعنا بطبيعة الحال للتساؤل، ماذا يحمل العام ٢٠٢١ للمستثمرين؟

وفيما يلي لمحة عن بعض التوجهات التي يمكن أن نتوقع بروزها خلال العام الجديد...

التغيرات في عوائد الأسهم

تزامناً مع سعيها لتجاوز تداعيات أزمة "كوفيد-١٩"، يتوقع لاستثمارات الملكية الخاصة أن تواصل مسارها التصاعدي، لكن المستثمرين عليهم توقع انخفاض عائدات الأسهم في معظم القطاعات التقليدية، حيث يرتفع زخم الإقبال على هياكل رأس مال أكثر استدامة وقدرة على تحمل الالتزامات المالية بدلاً من النمو المستمر. ومن ناحية أخرى، شهدنا خلال العام الماضي صعوداً في أسهم الشركات العاملة ضمن قطاعات ازدهرت خلال الجائحة، نظراً لطبيعتها المواتية للواقع الجديد. وبالتحديد، ننظر بأمل كبير إلى إمكانات الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا وقدرتها على المضي في تطورها، لذلك عبرنا بوضوح عن حططنا للتركيز على هذا القطاع في شعاع كابيتال. وعلى ما يبدو، تمتلك القطاعات الأخرى مثل الخدمات اللوجستية والصناعات الغذائية والدوائية وخدمات التأمين إمكانات قوية لتحقيق مزيد من النمو.

وللأسف، أظهرت قساوة تداعيات الجائحة على الاقتصاد الطبيعة الهشة لرأس المال، حيث شهدت العديد من الشركات نضوب مصادرها التقليدية للسيولة، بما في ذلك التمويل المصرفي. وفي ظل قساوة المناخ الاقتصادي إجمالاً، نتوقع بروز مقرضين آخرين وهياكل رأس مال أخرى إلى الواجهة لردم الفجوة التي تركتها البنوك وأسواق الأسهم.

الاستحواذ على الحصص والاندماج بين الشركات

يتوقع للانخفاض الحاد في الإيرادات ونفاد التدفقات النقدية أن يدفع التوجه نحو الاندماج في قطاعات معينة. لاسيما أن بعض الشركات ستعجز عن الحد من التداعيات المالية المستمرة لتفشي الجائحة، لذلك نتوقع إقبال الشركات الناجحة على شراء الحصص في شركات أخرى والاستحواذ على منافسيها بأسعار زهيدة لتعزيز حصتها وقوتها في الأسواق. وبالنظر إلى أن نتائج التداعيات التي خيمت على

المشهد العام خلال عام ٢٠٢٠ ستبدأ بالظهور في الربع الثاني من عام ٢٠٢١، على الأرجح، تزامناً مع تقلص حزم الدعم الحكومية، فقد نشهد بروز المزيد من الفرص الاستثمارية القيمة للاستحواذ على الشركات التي عجزت عن مواصلة أعمالها مع الواقع الجديد للحفاظ على استمرارية أعمالها.

وكان مجلس سياسات الأعمال العالمية التابع لـ "كيرني" قد نشر تقريراً في شهر ديسمبر من العام ٢٠٢٠، أكد فيه أن التحديات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة وانحسار الموارد المالية للشركات في جميع أنحاء العالم ستؤدي إلى اضطرابات في مختلف قطاعات الأعمال وستقود إلى زيادة وتيرة عمليات الاندماج والاستحواذ. ورجح التقرير أن الشركات العاملة في مجالات الملكية الخاصة والتقنيات والطاقة تستعد للكبر التغيرات على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويجب أن نتوقع نشوء هذا التوجه هنا في منطقة الشرق الأوسط أيضاً.

المساحات الخضراء ترجح كفة الخيارات العقارية

شهد العام ٢٠٢٠ توجهاً جديداً يركز على أماكن العمل والمعيشة ويتوقع له أن يهيمن على قطاع العقارات، خاصة في المدن العالمية مثل لندن ونيويورك ودي و هونغ كونغ. ففي لندن على سبيل المثال، شهدنا خلال العام ٢٠٢٠ توجهاً كبيراً للانتقال إلى الأرياف تزامناً مع انتشار نموذج العمل من المنزل، مما دفع إلى إقبال كبير على المنازل ذات الغرف الكثيرة والتي تقدم إطلاقات على مساحات خضراء ورحبة. وبينما انتقل الكثيرون إلى ضواحي لندن وخارجها، إلا أن المدينة ستبقى دائماً خياراً شائعاً بفضل مساحاتها الخضراء التي تزيد عن ٣٥٠٠٠ فدان. ورغم أن الكثيرين يتوقعون انتهاء التوجه نحو الإقامة في المراكز الحضرية الكبرى، إلا أننا نستبعد ذلك لأن السعي نحو السكن في المدن الكبرى يمثل نتاج عقود من التغيير، ولهذا نتوقع استمراره لاسيما مع التقدم المحرز على صعيد اللقاحات وبرامج التطعيم. وتأتي كل هذه النتائج لتدفعنا إلى التحلي بمزيد من الإيجابية فيما يتعلق بتوقعات الأصول العقارية في عاصمة المملكة المتحدة، لاسيما عند مقارنتها بالعديد من المدن العالمية الأخرى.

وإذا ما أردنا بناء توقعاتنا على التوجهات التي سادت بعد جائحة الإنفلونزا الإسبانية عام ١٩١٨، يمكننا أيضاً أن نتوقع إقبالاً قوياً على شراء الأصول المهمة مثل المنازل خلال الربع الأخير من العام ٢٠٢١ وما بعده، على غرار التوجه الذي ساد أيام "العشرينيات الصاخبة". وفي ضوء ذلك، وبدعم من الجنيه الإسترليني القوي، من المتوقع أن يتجاوز القطاع العقاري في المملكة المتحدة حالة التراجع التي شهدتها خلال السنوات الخمس الماضية بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي واقع الأمر، تتداول الشركات العقارية المدرجة في المملكة المتحدة عند أدنى مستوياتها منذ نحو ٢٠ و٣ عاماً، حيث شهدت تخفيضات كبيرة على صافي قيمة الأصول، وعلينا اغتنام أي تراجع محتمل خلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٢١ كفرصة للشراء.

إخلاء المسؤولية

إن الآراء الواردة في هذا المقال تعبر فقط عن رأي الكاتب، ولا توجه أي نصيحة للاستثمار. يرجى الحصول على مشورة استثمارية مستقلة قبل اتخاذ أي قرار مالي.